حضرموت ومؤتمر الحوار الوطني..

علاقة الحياة والتنمية

فائز سالم بن عمرو

■ لم يطغ على المشهد السياسي والإعلامي والفكري في محافظة حضرموت في الفترة الأخيرة واستطاع أن يكون المشهد الأساس مثل قضية الحوار الوطني التي دعا لها رئيس الجمهورية، لقد تداعت كافة أطياف المجتمع وشرائحه تقيم هذا الحوار وتحلل أسبابه وترصد نتائجه حتى لم يخلُ مجلس أو مؤسسة إلاّ ويناقش أبناؤه هذه القضية.

لقد فسر أحد المتحدثين تلهف أبناء حضرموت على الحوار والترحيب به بقوله: إن حضرموت لا تحيا وتزدهر إلاّ في الأجواء الحوارية والتوافقية وتختفي ويخفت دورها في أجواء الصراع والخلاف وعدم الاستقرار، وهذا تحليل يصدقه الواقع ويؤكده التاريخ، فأبناء حضرموت ونخبها ومؤسساتها اعتادت على التناطح بالعقول والكلمات والحوار لأنها عاشت فترة في ظل النظام الشمولي في الشتات والغربة القسرية.. في ذلك النظام الشمولي لم يكن يسمح إلاّ بتناطح العجول.. فلا صوت يعلو فوق صوت الحزب الشمولي الواحد الأحد.. لقد أخذ الحوار على الحوار في حضرموت طابعاً رئيسياً وأفقياً والبعض اتصف منه بالسطحية والكثير منه غاص إلى الأعماق واستطاع أن يصل إلى الحلول التوافقية ويرفض من يضع الشروط ويقدم العوائق إذا لم يتحقق كل مايريده..

من أهم النقاط والقضايا والحلول والمعالجات التي تمت في هذه الحوارات الآتي:

- إن الدعوة للحوار الوطني التي أطلقها فخامة الرئيس هي استجابة للغة العقل وامتداد لنهج سار عليه فخامته في فترة حكمه وهو تقديم الحوار وصوت العقل على صوت المدفع والدبابة.. والأمر الثاني المراد من الحوار هو وضع الجميع أمام الاستحقاقات الوطنية ورفض التفرد في القضايا الكبرى وأي تفسيرات ضيقة أو نظرات سلبية تعتبر اغتيالاً ووأداً لدعوة الحوار قبل أن تبدأ، فنجاح الحوار نجاح لليمن وبفشله يفشل الجميع.

- يجب أن تكون قضية التنمية ومحاربة الفساد هي جوهر الحوار وأن تكون حاضرة في كل القضايا التي يتناولها المتحاورون، لأن العملية الديمقراطية بدون تنمية تفقد قيمتها وتصبح بلا روح وجوهر، كما أن الخلط بين القضايا التنموية والسياسية والتعامل مع هاتين القضيتين المختلفتين معاملة واحدة يؤدي إلى أضعاف الحوار وإفشاله.

- الابتعاد عن عقلية المساومة ومبدأ الربح والخسارة، فنظرية إما أن اكسب كل شيء أو يخسر الجميع، انتحار سياسي ونحر للوطن وقضاياه يجب تحقيق مبدأ العقلانية في الحوار، بمعنى تشخيص الآراء والعمل على دراسة الحلول للوصول إلى نتائج مرضية.

- يجب التسليم بأننا جزء من العالم وليس جزءاً من الماضي.. فالماضي لن يعود كما يتوهم البعض وإذا عاد سيعود إلى القرون الوسطى، فالمراهنة على المشاريع الخارجية والمشاريع في المنطقة وتبني البعض لهذه المشاريع وإعطاؤها المشروعية وترويجها للناس والقبول بها من غير حياء ولا خجل وتبجح.. قبول بالعمالة والارتهان للمستعمر.

- الأحزاب هي المسؤولة الأولى عن انجاح الحوار ومناقشة القضايا الوطنية لأنه في النظام البرلماني هم يمثلون الشعب ويكونون المعبرين عنه في البرلمان.. لكن المشكلة ان منظومة الأحزاب معطوبة لأنها قامت على مرجعيات غير ديمقراطية.. وللأسف، بعضها قام على أهداف غير وطنية فهي لاتهتم بالقضايا الوطنية والنظر إلى الوطن بمفهوم عام وتنظر للحوار موسماً للكسب وتحقيق مكاسب وتقاسم سلطة.

- ترويج الثقافة غير الديمقراطية في الأحزاب والجماعات يجعلنا ننظر إلى الحوار على أنه توزيع السلطة بين المتحاورين، فالأحزاب إذا فشلت في الانتخابات ترفض نتائجها لأنها لم تؤد بها إلى السلطة ولذلك تطالب بالحوار من أجل إرجاعها إلى السلطة.

- يجب أن يتم الحوار في القواعد وينطلق من القاعدة إلى الهرم وأن يعالج القضايا الوطنية و المحلية، ويعتبر الأخ الرئيس الضمانة الحقيقية للحوار.. والبحث عن مرجعيات خارجية وضمانات من خارج الوطن دعوة للتدويل والاستعمار الجديد.

- التأكيد على أن مصلحة محافظة حضرموت وتطويرها ولعبها الدور الذي يناسب تاريخها ومكانتها العلمية والجغرافية والتاريخية والثقافية يكمن في التمسك بخيار الوحدة المباركة وأن أي مشروع آخر هو تهميش لحضرموت وإقصاء لها ولأهلها ومجتمعها وإعادة لفرض الوصاية عليها وعلى أهلها.

- ضرورة إقامة لقاءات واجتماعات منتظمة إما شهرية أو فصلية تضم كافة الأطراف في المحافظة من أحزاب وجمعيات ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات اجتماعية وقبلية ودينية تناقش أوضاع المحافظة واحتياجاتها وتبحث ماهي الأولويات التي يجب العمل عليها في المحافظة.

- الاستفادة من جو الحوار والنقاش الذي دعا إليه فخامة رئيس الجمهورية وتحويل هذا الحوار إلى واقع دائم وملموس في المحافظة.. وتم الاقتراح ان تتشكل مؤسسة أو هيئة ترعى الحوار في المحافظة وتناقش قضاياها ومتطلباتها وتحدد الأولويات التي تتطلبها والعمل على تنفيذها وتحشيد الرأي العام حولها والاتفاق عليها.□

اليمن فوق كل المصالح

د. عوض محمد باشراحيل

▷ اليمن بلد العروبة والحضارة والتاريخ المجيد، حضارة وتاريخ حضرموت ومعين وحمير وسبأ وذو ريدان وقتبان، فخلال تلك المراحل التاريخية عُرف اليمن الطبيعي الكبير «المعروف بحدوده التاريخية» ببلاد جنوب الجزيرة العربية، وأسماه اليونانيون القدماء: «بلاد العربية السعيدة» لكثرة خيراته ووفرتها، وكبر حجم تجارته مع العالم الخارجي.. وتعرض اليمانيون في التاريخ القديم للاحتلال الفارسي والحبشي بالرغم من وجود اختلافات فيما بينهم على مصالحهم خلال تلك الحقبة.. إلاّ أن اليمن ظل لديهم فوق كل الاعتبارات.

وفي مراحل التاريخ الوسيط شهد اليمن التشرذم خلال العديد من فترات تلك المراحل جراء نشوء الدويلات الصغيرة هنا وهناك، إلاّ أن اليمانيين أبوا إلاّ أن يعيشوا موحدين في هويتهم ونسيجهم الاجتماعي فكانوا بذلك أكثر اعتزازاً بهويتهم.

وفي التاريخ الحديث والمعاصر وبالرغم من السعي الحثيث للإمبراطوريات الاستعمارية وتحديداً العثمانية والبريطانية الى تمزيق وحدة الوطن «الإنسان والأرض والجغرافيا والهوية الثقافية» خلال فترة سيطرتها لعقود طويلة من الزمن، إلاّ أنها فشلت في كل ذلك..

قد يكون صحيحاً أن الوطن تقسم إلى شطرين إلاّ أن الإنسان اليمني ظل موحداً في نسيجه وهويته الثقافية، فلم تمنعه من ذلك حواجز السياسة والجغرافيا التي رسمها له ذلك المحتل لمنعه من الانتقال بين مختلف مناطق وطنه الكبير في نسيج اجتماعي أكثر امتزاجاً وانسجاماً.

ففي جنوب اليمن كان الاستعمار البريطاني والذي مكث نحو (١٢٩) عاماً.. يستخدم سياسته الشهيرة «فرّق تسد» التي حكم بها نحو (٢٢) إمارة وسلطنة ومشيخة، إلاّ أنه لم ولن يستطيع إلغاء الهوية الوطنية اليمنية- في تلك الإمارات والسلطنات.

أما في الشمال فكان العثمانيون ذلك المحتل بغطاء إسلامي، ومن بعده الحكم الإمامي الكهنوتي الذي لم يستطع هو الآخر إبعاد أبناء الوطن الواحد عن بعضهم البعض في شماله وجنوبه بالرغم من التباين المذهبي فيما بينهم.. بل على العكس من ذلك نجد أن هذا التنوع المذهبي لم ولن يمثل يوماً عائقاً في تعزيز الترابط الاجتماعي والعقائدي والوطني بين أبناء اليمن، وما يؤكد ذلك انتقال مئات الأسر من بعض مناطق الجنوب ومن بينها حضرموت- على سبيل المثال لا الحصر- إلى مناطق في الشمال تعز، إب، البيضاء، سنحان، خولان وغيرها من المناطق الأخرى، واستقرت فيها وأصبحت جزءاً لايتجزأ من تركيبتها الاجتماعية، وفي إطار نسيج يمني كبير تعززه وتعمقه وحدة الأرض والتاريخ والعقيدة.

ومع فجر الثورة السبتمبرية الحاضنة للثورة الأكتوبرية والداعم الاستراتيجي لها.. احتضنت صنعاء وتعز ومختلف مناطق اليمن مناضلي ثورة الرابع عشر من أكتوبر وانطلقوا منها في عملياتهم الفدائية ضد المستعمر.. كما كان أبناء عدن وحضرموت والضالع وأبين والمهرة وشبوة في أوائل المدافعين عن الثورة السبتمبرية، وفي فك حصار السبعين يوماً والقضاء على قوى التخلف والرجعية.

كما أن قيام نظامين شطريين ذَوَي أيديولوجيا متصارعة لم يشكل هو الآخر عائقاً في تعزيز النسيج الاجتماعي اليمني وتعميقه بالرغم من التعبئة الإعلامية الخاطئة حينها لكل نظام ضد الآخر، فضلاً عما شهده الشطران من نزاعات وحروب خلال السنوات (١٩٧٢-١٩٧٩م).. وكان السبب في ذلك هو ان المصلحة العليا للوطن الكبير كانت دائماً هي العامل الرئيس لاحتكام السياسيين والعسكريين في الشطرين لإخماد تلك النزاعات وعدم استفحالها، ومع كل ذلك فإن تلك الأحداث لم تشكل يوماً عائقاً أمام كل أبناء اليمن أينما وجدوا في إعادة تحقيق حلمهم الكبير وحدة وطنهم لأن افتخارهم بيمنيتهم وحبهم لوطنهم وانتمائهم لكل ذرة من ترابه الغالي كانت ساكنة في قلوبهم وراسخة في عقولهم وحيةً في وجدانهم وقد تحقق لهم ذلك في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م فكبرت اليمن بوحدتها وشمخ معها اليمانيون شموخ جبال نقم وشمسان فاستعادت مكانتها على الخارطة السياسية الإقليمية والدولية بعد أن غابت لسنوات طوال.

ومع تقدير أبناء الشعب لكل الرجال الذين ساهموا في تحقيق هذا الإنجاز التاريخي العظيم والذي مكنهم من دخول التاريخ من أوسع أبوابه، إلاّ أن البعض منهم أبوا وأصروا إلاّ أن يحتقرهم التاريخ بل ويلفظهم من أضيق شبابيكه، جراء إغراءات المصالح الحزبية والشخصية الأنانية التي طغوا بها فوق المصلحة العليا للوطن في المحافظات الجنوبية.. وذلك لإعادة تحقيق مصالحهم التي فقدوها في عام ١٩٩٤م.. عبر التغرير بالمواطنين البسطاء للقيام بأعمال فوضوية وتخريبية وقطع الطرقات العامة، وكذا قيام تلك العناصر المأزومة بخلق ثقافة الكراهية والنزعات الانفصالية بين أبناء الوطن الواحد.

فما من شك أن هناك قوى مصلحية وضعفاء نفوس أفرزتهم ديناميكية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ قيام الثورة وحتى اليوم.. ويقابلهم في ذلك قوى مصالح اقليمية ودولية عينها على اليمن.. وبالتأكيد فإن أصحاب المصالح المحليين والإقليميين والدوليين قد يتلاقون في التكتيك وإن اختلفوا في الاستراتيجية.

ومن يستقرئ واقع ما يجري على المشهد السياسي اليمني من أحداث يجدها تصب في خانة الإضرار بوحدة اليمن وأمنه واستقراره وإعاقة نهوضه الاقتصادي والحضاري، فهناك ما يسمى بعناصر الحراك في بعض مديريات محافظات لحج، أبين، الضالع، وهناك التمرد الحوثي في محافظة صعدة، كما أن هناك الخلايا الارهابية لتنظيم القاعدة في بعض المحافظات.

إنها سلّة تحديات لم تواجهها اليمن منذ إعادة تحقيق وحدتها المباركة.. تلك العناصر والقوى تعمل بشتى السبل للإضرار بمصالح بلادنا لأنها غلبت مصالحها المريضة على مصالح الوطن، فراحت تقتل البشر والشجر وتأتي على الأخضر واليابس، وتدمر الوطن باسم الشعارات الفضفاضة التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

ولا ننسى أن هناك حفنة من ضعفاء النفوس «تجار الاسلحة، مراكز النفوذ ناهبي المال العام .. الخ» الذين يتاجرون بشعارات الوطنية والوحدوية بل ويزايدون بها على الجميع.. وهم في حقيقة الأمر ينخرون في جسد الوطن ويضعفون وحدته، ويزعزعون أمنه واستقراره، تلك القوى وجدت نفسها على خط المصالح الأنانية والتخريبية مع مصالح ثلاثي الشر «التمرد الحوثي، الحراك، القاعدة».. بل إنها قد اتفقت معها على الدخول في تحالفات غير مكتوبة لتكون مصالحها فوق مصالح اليمن، لذلك على المرء ألا يستغرب عندما يسمع أو يقرأ عن وجود علاقة تكتيكية بين مكونات قوى الشر السالفة الذكر.

وهناك بعد آخر في هذا الموضوع وهو رؤية أحزاب اللقاء المشترك ودورها في كل ما يحدث على الساحة الوطنية.. فالمراقب المتتبع لدور تلك الأحزاب خاصة تجاه بعض القضايا الوطنية المصيرية كالتعديلات الدستورية ومشكلة صعدة وما يسمى بالحراك، فإنه يتوصل إلى قناعة شبه أكيدة بأن سلوكيات بعض قادة أحزاب اللقاء المشترك لم تصل بعد إلى القناعة الوطنية الحقيقية بأن تضع مصالح الوطن العليا خاص والوطن بشكل عام سواء أكان ذلك من خلال خلق اضطراب في مناخ وبيئة الاستثمار وتحميل الخزانة العامة مئات المليارات من الريالات كرواتب وتعويضات صرفت لمن تسميهم بالمنقطعين والمتقاعدين في الأجهزة المدنية والعسكرية والامنية، ولأننا لم نستغل عامل الوقت ونوظفه لمعالجة مثل تلك المشكلات من ناحية، ولاننا أيضاً لم نعالجها برؤية وطنية سليمة، فلم تكن النتائج إيجابية بالقدر الذي يحقق مصلحة الوطن من ناحية أخرى.

هذا الأمر وظفه أصحاب المصالح السلطوية المناطقية والحزبية الضيقة بمنح أنفسهم حقاً إلهياً بالوصاية على أبناء الوطن في المحافظات الجنوبية.. وذلك لإعادة تحقيق مصالحهم التي فقدوها في عام ١٩٩٤م.. عبر التغرير بالمواطنين البسطاء للقيام بأعمال فوضوية وتخريبية وقطع الطرقات العامة، وكذا قيام تلك العناصر المأزومة بخلق ثقافة الكراهية والنزعات الانفصالية بين أبناء الوطن الواحد.

فما من شك أن هناك قوى مصلحية وضعفاء نفوس أفرزتهم ديناميكية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ قيام الثورة وحتى اليوم.. ويقابلهم في ذلك قوى مصالح اقليمية ودولية عينها على اليمن.. وبالتأكيد فإن أصحاب المصالح المحليين والإقليميين والدوليين قد يتلاقون في التكتيك وإن اختلفوا في الاستراتيجية.

ومن يستقرئ واقع ما يجري على المشهد السياسي اليمني من أحداث يجدها تصب في خانة الإضرار بوحدة اليمن وأمنه واستقراره وإعاقة نهوضه الاقتصادي والحضاري، فهناك ما يسمى بعناصر الحراك في بعض مديريات محافظات لحج، أبين، الضالع، وهناك التمرد الحوثي في محافظة صعدة، كما أن هناك الخلايا الارهابية لتنظيم القاعدة في بعض المحافظات.

إنها سلّة تحديات لم تواجهها اليمن منذ إعادة تحقيق وحدتها المباركة.. تلك العناصر والقوى تعمل بشتى السبل للإضرار بمصالح بلادنا لأنها غلبت مصالحها المريضة على مصالح الوطن، فراحت تقتل البشر والشجر وتأتي على الأخضر واليابس، وتدمر الوطن باسم الشعارات الفضفاضة التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

ولا ننسى أن هناك حفنة من ضعفاء النفوس «تجار الاسلحة، مراكز النفوذ ناهبي المال العام .. الخ» الذين يتاجرون بشعارات الوطنية والوحدوية بل ويزايدون بها على الجميع.. وهم في حقيقة الأمر ينخرون في جسد الوطن ويضعفون وحدته، ويزعزعون أمنه واستقراره، تلك القوى وجدت نفسها على خط المصالح الأنانية والتخريبية مع مصالح ثلاثي الشر «التمرد الحوثي، الحراك، القاعدة».. بل إنها قد اتفقت معها على الدخول في تحالفات غير مكتوبة لتكون مصالحها فوق مصالح اليمن، لذلك على المرء ألا يستغرب عندما يسمع أو يقرأ عن وجود علاقة تكتيكية بين مكونات قوى الشر السالفة الذكر.

وهناك بعد آخر في هذا الموضوع وهو رؤية أحزاب اللقاء المشترك ودورها في كل ما يحدث على الساحة الوطنية.. فالمراقب المتتبع لدور تلك الأحزاب خاصة تجاه بعض القضايا الوطنية المصيرية كالتعديلات الدستورية ومشكلة صعدة وما يسمى بالحراك، فإنه يتوصل إلى قناعة شبه أكيدة بأن سلوكيات بعض قادة أحزاب اللقاء المشترك لم تصل بعد إلى القناعة الوطنية الحقيقية بأن تضع مصالح الوطن العليا فوق كل المصالح، الأمر الذي قد يودي بالوطن إلى مراحل كارثية لا تحمد عقباها.. كنا نتمنى بأن تستفيد معارضتنا المبجلة «أحزاب اللقاء المشترك» من عبر ودروس سلوك إحدى المعارضات والناشطات السياسيات الإيرانية إنها «شيرين عبادي» .. تلك الناشطة التي حصلت على جائزة نوبل للسلام ، إذ أنه عندما قام الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الصغير آخر أيام حكمه للبيت الأبيض بإطلاق تهديداته بتوجيه ضربات عسكرية ضد إيران على خلفية برنامجها النووي، كان ردها حينئذ «أن الرئيس الامريكي سيرتكب خطأ استراتيجياً، إذا كان يعتقد أن المعارضة الايرانية في الخارج ستقف إلى جانب أي عمل عسكري ضد إيران .. صحيح نحن نسعى ضد إسقاط نظام الملالي «ولاية الفقيه» لكن إيران وطننا، فالأنظمة زائلة والشعوب باقية».. ذلك أنموذج بسيط للمعارضة الوطنية الحقيقية التي تضع مصالح وطنها فوق كل المصالح والاعتبارات.

إن كل ما يتعرض له الوطن من مؤامرات إنما يأتي في إطار توافق مصالح أصحاب النفوس المريضة مع مصالح القوى الاقليمية والدولية التي لا ترضى بأن يكون لليمن اقتصاد مزدهر ولا دور فاعل على الخارطة العربية والإقليمية والدولية أو أن يواصل الاحفاد ما بناه الأجداد من حضارة وتاريخ تليد، إذ أنه مهما تكالب ضعفاء النفوس وبائعو الوطن مع أسيادهم على وطننا الغالي فإن الأمر يتطلب منا جميعاً تعزيز نقاط ومكامن القوة الاستراتيجية على المستوى الداخلي سواء من خلال تعزيز التنشئة الوطنية وتعزيز الولاء والانتماء الوطني الحقيقي في أجيالنا وخلق اصطفاف وطني حقيقي مع كل القوى الوطنية، وكذا من خلال المحاربة الحقيقية للفساد الذي للأسف يزداد استشراؤه يوماً عن يوم، وكذا من خلال التطبيق الخلاق للنظام والقانون على الجميع دون استثناء بما يعزز هيبة الدولة.. فضلاً عن إعطاء المسألة الاقتصادية أهمية استراتيجية في سلم أولويات الحكومة وتوفير الإرادة السياسية والمجتمعية لمحاربة الفقر والبطالة باعتبار أن السبب الحقيقي لكل ما يجري من أحداث على الساحة يرجع بالأساس الى العامل الاقتصادي، إذ أن تحقيق تلك الاجندة سوف يمكن كل مواطن من تحقيق «اليمن فوق كل المصالح» قولاً وممارسة وسلوكاً، وهذا يفرض علينا أن نترفع فوق كل خلافاتنا الحزبية والسياسية والقبلية التي لا تسمن ولا تغني من جوع وألا نجعل الماضي البغيض يشوه تطلعاتنا وآمالنا في المستقبل المشرق الوضاء.

وما المبادرة التي أطلقها فخامة الأخ الرئيس الى الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والعلماء والمشائخ.. ودعوته لها إلى حوار وطني مسؤول وجاد تحت قبة مجلس الشورى في إطار الشرعية الدستورية لبحث كافة القضايا التي تهم الوطن الا تجسيد حقيقي لشعار «اليمن أولاً - اليمن فوق كل المصالح».. فألف تحية للنشامى البواسل في قواتنا المسلحة والأمن الذين يقدمون اليوم أروع ملاحم البطولات والفداء والتضحية من أجل الوطن، وتحية إجلال وإكبار لشهداء الثورة والوحدة والواجب الوطني الذين قدموا أرواحهم رخيصة لينتصر الوطن وليبقى اليمن فوق كل المصالح.□

* نائب رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي للمؤتمر الشعبي العام

بيان القاعدة لايدحض تعرضهم لضربة موجعة..!!

منصور أحمد

الجدل الصاخب حول مدى نجاح العمليات العسكرية ضد عناصر القاعدة في بلادنا، ومدى تحقيقها لأهدافها، وصحة ما أعلنته وتعلنه الاجهزة الامنية انها أدت الى مصرع قيادات في التنظيم او في المجموعات المستهدفة على وجه الخصوص..

بداية لا أعتقد ان هناك مبرراً لإبداء الشكوك حول صحة رواية الاجهزة الأمنية بشأن تلك العمليات ومصرع تلك القيادات في القاعدة، خاصة عقب بيان تكذيب تنظيم القاعدة لان هذا التكذيب امر طبيعي، فعدم النفي او مجرد السكوت يكون بمثابة تأكيد على انهيار مكونات التنظيم، وفي الوقت نفسه يكون حافزاً معنوياً للطرف الآخر المتمثل بالاجهزة الامنية.

وهذا يؤثر سلباً على معنويات عناصر القاعدة، حيث انه يخلق داخلهم الشعور بالهزيمة وهو مالاتريده قيادات التنظيم، والتي تضع في استراتيجياتها حكم العالم..!!

إذ أنه من غير الممكن ان تكون في ساحة المعركة تخوض مواجهة عسكرية وحرباً شرسة مع خصم آخر يترتب عليها مصير ومستقبل وجودك كتنظيم يحلم بإقامة امارة اسلامية من الثلج.. وبالتالي اذا ما ذهبت الى الاقرار او تأكيد ما يعلنه خصمك من تحقيق مكاسب وانتصارات على حسابك أنت، بل ويعلن للعالم انه قد هزمك، فمثل هذا يعجل من فنائك ويهدد وجودك، ويعلن وفاتك الابدية..!

وما جاء في بيان التنظيم من دحض أنباء مصرع قياداته في العملية الاخيرة إلا ترجمة لهذه الرؤية، من باب سياسة عدم الاعتراف بما حققه الخصم على التنظيم، وهو أمر يتوجب على التنظيم القيام به.. وأما مضامين البيان فهي تحتمل التكذيب والتصديق جزئياً أو كلياً.. لكنها لاتنفي نهائياً تعرضها للضربة العسكرية الجوية، لأنها لم تقل ان جميع عناصر المجموعة المستهدفة قد نجوا فعلاً أو انه لم يصب أحد منهم.. والتكذيب اقتصر على أبرز قادة المجموعة وليس كلهم.. اي انه تكذيب في جزئية بسيطة من هدف العمليات وافتراضات تحقيق النجاح.

وهذا يؤكد صحة نسبة كبيرة مما اعلنته الاجهزة الامنية كون العملية المنفذة كانت ضد تنظيم محكم البناء ومحاط بالسرية، كتنظيم القاعدة الذي يتمتع بسياج حماية أمنية عالية وتركيبة معقدة يصعب اختراقها.. فقد عجزت كبرى اجهزة الاستخبارات العالمية بخبراتها العالية وتقنياتها المتطورة في مجال العمل الامني عن اختراقه او تفكيكه، بل على العكس من ذلك فقد اخترقها تنظيم القاعدة- كما حدث مؤخراً لضابط جهاز الاستخبارات الاردني- العميل المزدوج الذي فجر نفسه أثناء اجتماع بأبرز خبراء جهاز الاستخبارات الامريكية- السي.اي.ايه- في افغانستان.

لذلك فإن مسألة الاختراق الأمني لتنظيم القاعدة بشكل بحد ذاته عملية ناجحة بكل المقاييس، فما بالنا اذا أدى هذا الاختراق الى الحصول على معلومات استخباراتية دقيقة بمكان وعدد وزمان تواجد اجتماع عناصر التنظيم، فهذا يتجاوز نسبة النجاح التقديرية للعملية الامنية، وما يزيد نسبة النجاح وتحقيق الاهداف من ذلك هو تنفيذ الضربة.. فالحصول على مثل تلك المعلومات عن عناصر القاعدة عامل رئيسي في نجاح أية عملية عسكرية او امنية، او على أقل تقدير تكون محققة النجاح بنسبة معينة مهما كانت مستوياتها عالية او منخفضة، حتى وان كانت أقل من ٥٠٪ تعتبر ناجحة إلى حد ما.

لأن عمليات من ذلك النوع يقوم نجاحها على قاعدتين رئيسيتين هما : تأكد صحة المعلومات المتوارَدة الى الاجهزة المعنية، والتعامل معها بشكل صحيح وتحليل دقيق من حيث ثقة مصدرها، وفي حال تعدد المصادر وتعارض المعلومات، تخضع لمسألة التحليل والتمحيص والمفاضلة بينها وترجيح أي منها الأقرب الى التصديق ليتم اختيارها والبناء عليها في تنفيذ تلك العملية الأمنية.

والقاعدة الثانية وهي الأهم في العمليات الامنية السرعة الزمنية في اتخاذ القرار والبدء مباشرة في تنفيذ عملية الضربة الامنية الاستباقية قبل ان تتغير إحداثيات الاهداف المرسومة ومكان تواجد العناصر او المجموعة المستهدفة.

وبالتالي اذا ما أخطأت المعلومة وفات الوقت الزمني المفترض- حيث تأخرت اجراءات تنفيذ العملية العسكرية- تعطي نتائج مغايرة للحسابات الافتراضية للخبراء الامنيين.

والمعروف على مستوى العالم ان الاجهزة الامنية المعنية في اتخاذ القرار لمثل تلك العمليات يقتصر على شخص أو اشخاص بذاتهم يتطلب ابلاغه واستصدار قرار ببدء التنفيذ وقتاً كافياً لدراسة الموضوع، وبالتالي فالتأخر في اتخاذ القرار يفوت كثيراً من المعطيات وتقديرات خبراء الجهاز الامني الميداني لنجاح العملية الامنية، فضلاً عن انه يعارض حقيقة وقاعدة عامل الزمن والسرعة..!

وأما التأكد من نجاح العملية وتحقيق اهدافها كاملة من عدمها تحتاج الى عملية تقييم ومسح ميداني لموقع او مكان تنفيذها يقوم بها فريق من افراد الجهاز الامني الميداني فور انتهاء الضربة مباشرة، وهو ما يعطي تقريراً عن عدد القتلى والمصابين وحجم الاصابات، وعن العناصر التي تمكنت من الفرار، وذلك يتطلب تجهيز قوات امنية ووضعها على الارض تكون قريبة من المكان او محيطة بالاهداف بحيث تتمكن من دخول المنطقة واعطاء نتائج دقيقة، وأمر كهذا يتطلب وقتاً لتحريك هذه القوة وتمركزها في المواقع المحددة، الأمر الذي يمكن معه تفويت عاملي المباغتة والسرعة التي تقتضيها مثل تلك العمليات.

إجمالاً.. ان مسألة الحسابات وتقديرات المكاسب من وراء أي عمل أمني واستخباري تكون معطيات النتائج المحققة فيه افتراضية فقط، وليست مضمونة النجاح مائة بالمائة، فضلاً عن حسابات وتقديرات اخرى تكون لدى القائمين على الاجهزة الاستخباراتية بحيث يعطون نتائج للعملية مغايرة للحقيقة نتيجة لحسابات خاصة بهم ومقاصد يرمون إليها من وراء ذلك.. إما بهدف جر العناصر الارهابية الى ساحة اخرى، أو لقياس رد فعل الخصم ومعرفة معلومات اكثر عن عناصره ومكان تواجدهم وقوتهم..□

أزمة التنمية.. وتنمية الأزمات

أ.د. طارق أحمد المنصوب

الاشتغال بالتنمية أمر، والتشاغل عنها بغيرها أمر مغاير، ونتائجهما تختلف بشكل كلي وتام، وتبعاً لهما تختلف وضعية المجتمعات البشرية ومستويات تقدمها، وفرص مواطنيها في الحصول على مستويات عيش رغيد وآمن ومستقر، وكذا حظوظهم في هذه الحياة، وهذه سنة الله في خلقه.

فانشغال المرء أو المجتمع بالتنمية يخلق فرصاً عدة، ويراكم خبرات، ويزيد فرص التقدم والتطور والعيش الرغيد، ويعزز حظوظ الأفراد والمجتمعات في تعزيز الأمن والاستقرار، لأن المجتمعات التي تشتغل بالتنمية تعرف استقراراً وأمناً اجتماعياً مطرداً أكبر من باقي المجتمعات الأخرى، وتقل فيها نسب الجرائم، والمشاكل الأمنية بشكل عام، ولنا في المجتمعات الأوروبية، ودول جنوب وشرق آسيا، والصين.. وغيرها أمثلة دالة على هذه الحقائق، فهذه المجتمعات أولت اهتمامها لجهود التنمية، واشتغلت بها، وتناست عداواتها وخلافاتها السياسية القديمة، وحروبها، واتجهت صوب التنمية والبناء، وركزت على توجيه الإنسان صوب العطاء والإبداع والابتكار، واكتشاف أسرار الطبيعة، واستكشاف الكون المترامي الأطراف، وقد حصدت نتائج لا تخفى اليوم على أحد، جعلتها تتسيد العالم اقتصادياً، وتحقق نمواً اقتصادياً هائلاً، وتجني مداخيل قومية خيالية، عززت من قدرتها على تقديم الخدمات، والقيام بوظائفها خير قيام، لكسب رضا مواطنيها عن سياساتها، وهذا ما كأن.

وعلى العكس يؤدي انشغال المرء أو المجتمع بغير التنمية في مجالاتها المختلفة إلى زيادة نسب الجرائم، وارتفاع حالات العنف الفردي والجماعي، ودخول المجتمع في دائرة من العنف المستمر والمتزايد، وهذه حال أغلب المجتمعات التي تشهد في وقتنا الحاضر تنمية الأزمات السياسية والصراعات الحادة، وأعمال العنف المتزايدة، وظهور جماعات الإرهاب، وحدوث الفتن، وغيرها، وهي أمور تسبب في فقدان التركيز على قضية التنمية، وتناقص فرص تحققها، بل وخلق عقبات قد تعيق تحققها، وهذا يجعلنا نعيد التأكيد على ضرورة تقييم أوضاع مجتمعاتنا من زاوية علاقة ما يجري بموضوع التنمية سلباً وإيجاباً.

نقول هذا بالنظر إلى الأوضاع الدرامية التي عاشها مجتمعنا خلال الأشهر الماضية، وحالة الفتنة والتمرد الحوثي المستمرة في محافظة صعدة، وكذا أوضاع الهيجان التي عرفتها عدد من مدن يمننا الواحد، وبغض النظر عن وجهات النظر المتعددة التي قرأت تلك الاحداث من زوايا متعددة: قانونية، وسياسية، ودينية وجغرافية، ومناطقية وغيرها، فإن بعضها بدت بعيدة كلياً عن ملامسة جوهر المشكلة، وتحديد أسبابها الرئيسة حتى إن بدا أنها وضعت اليد على بعض القضايا ذات الصلة ظاهرياً بما يحدث في مجتمعنا، لأن المدخل المناسب لتفسير ما يحدث، وتوضيح طرق التكيف معها، وأساليب التعامل مع مؤشراتها، وتداعياتها، وطبد الصلة بالتنمية وأزماتها المتصاعدة.

في ذات الإطار جاءت دراسة حديثة لكريستوفر بوتشيك، عنوانها «اليمن: كيف يمكن تجنب الانهيار المطرد»، صدرت عن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، سبتمبر ٢٠٠٩م، حيث يشير هذا الباحث إلى أن بلادنا تواجه عدداً كبيراً ومتزايداً من التحديات التي تهدد مستقبلها السياسي، ومعها المنطقة برمتها؛ فحرب صعدة، وعودة الإرهاب، وتنامي الدعوات الانفصالية، والنمو السكاني المتزايد، ونقص الموارد الاقتصادية والثروات المعدنية، وقرب نضوب الثروة النفطية، وتناقص مخزوننا الوطني من المياه، ونمو ظاهرة الفساد الإداري، وغياب الشفافية والمحاسبة، جميعها عوامل قادرة على إغراق الحكومة اليمنية (ومعها مجتمعنا اليمني) في لججها، ما يهدد الاستقرار الوطني والأمن في جميع أنحاء المنطقة (ما حدث في حالة انتقال أعمال الحرب إلى الجارة السعودية، مثالاً).

وما لم تبادر الحكومة اليمنية ومعها شركاء التنمية الاقليميون والدوليون الى اتخاذ معالجات سريعة وعاجلة لإيقاف هذا التدهر، وضخ الموارد الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد والتنمية في مجتمعنا اليمني، فإن الأوضاع ستنذر باتساع دائرة التذمر الشعبي، وزيادة تفاقم الأوضاع، تمهيداً للانهيار التام - لا قدر الله- وغرق الدولة اليمنية في لجة الأزمات والصراعات السياسية والفئن، ومؤكد أن تداعياتها لن تقف عند حدود الجارة السعودية وحدها.

ولذا فالأمر أكثر مدعاة لأطراف مؤتمر الحوار السياسي في مجتمعنا للبحث عن السبل الكفيلة للاشتغال بالتنمية وإعادة عجلتها للدوران، من أجل إيقاف نزيف الأرواح، وإهدار الثروات، والحفاظ على الموارد الطبيعية المتناقصة والآيلة للنضوب، وإنهاء مسلسل العبث والتدمير الذاتي لمجتمعنا اليمني، لأنها السبل الأكثر أمناً لإزالة جميع التشوهات، ووأد الأزمات والصراعات السياسية وإلغاء جميع النعرات الطائفية والمناطقية، وحفظ وحدة الوطن اليمني.□